Doi: 10.34120/0080-048-003-006

The Phenomenon of Inflation and its Impact on the Quality of Life in Egyptian Society: A Field Study on some Middle Class Strata in the City of Tanta

Moshera Alashry

Abstract:

Objective: The study aimed at identifying the quality of life of community members in light of the phenomenon of inflation as well as the causes and factors that led to this inflation and its effects and the mechanisms of living adaptation of the middle class in light of the phenomenon under study. The case study focused on a major question concerning the dimensions of the quality of life in the Egyptian society following the impact of inflation. The study reviewed the concept of inflation and the quality of life in all its forms, indicators and theoretical content. **Methodology**: the study implemented the descriptive approach and used the method of social survey depending on two main tools: the first was quantitative and it was represented by a questionnaire form applied to a sample of some middle class strata. The second was a qualitative one, and it was represented by a guide of in-depth interviews conducted among a specific sample of experts in sociology with its economic and political branches. **Results:** The the study implemented the descriptive approach and used the method of social survey depending on two main tools: the first was quantitative and it was represented by a questionnaire form applied to a sample of some middle class strata. The second was a qualitative one, and it was represented by a guide of in-depth interviews conducted among a specific sample of experts in sociology with its economic and political branches. **Conclusion:** the study offered a set of recommendations including the need to provide channels of social protection, and to provide both cash and in-kind benefits in an attempt to absorb the disparity among class strata and to improve the quality of life.

Keywords: Inflation, Quality of life, Middle class.

ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة طنطا

مشيرة محمد العشري*

ملخص:

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف نوعية حياة أفراد المجتمع في ظل ظاهرة التضخم، والأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذا التضخم والآثار الناتجة منه وآليات التكيف المعيشي لشرائح الطبقة الوسطى في ظل الظاهرة محل الدراسة، وانحصرت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس، هو: ما أبعاد نوعية الحياة لدى أفراد المجتمع المصري بعد تأثير ظاهرة التضخم؟ واستعرضت الدراسة كلاً من مفهومي التضخم ونوعية الحياة بكل صورها، ومؤشراتها، ومضامينها النظرية. **المنهجية:** اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت طريقة المسح الاجتماعي، واعتمدت على أداتين، الأولى: أداة كمية تتمثل في استمارة الاستبانة، وتطبق على عينة من الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، والأخرى: أداة كيفية تتمثل في دليل للمقابلة المفتوحة وتُطبق على عينة محددة من ذوي الخبرة في علم الاجتماع وفروعه الاقتصادية والسياسية. **النتائج:** وتوصلت الدراسة إلى تلازم انخفاض مؤشرات نوعية الحياة مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، عدم قدرة الشرائح الطبقية المختلفة للطبقة الوسطى على إشباع احتياجاتها الأساسية والإنسانية وتدهور أوضاعهم الطبقية، العمل على تغيير السلوك الاستهلاكي والتعامل مع هذه الأزمة على أنها حالة استثنائية يمر بها المجتمع المصري، بالإضافة إلى وجود حالة من الإحباط وقلة الطموح نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية.

المصطلحات الأساسية: التضخم، نوعية الحياة، الطبقة الوسطى.

(*) مدرس بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية.

مقدمة:

يُعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً في العالم؛ إذ يحظى باهتمام كل من الاقتصاديين والمواطن العادي؛ وذلك لما يفرضه من آثار اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على نوعية حياة أفراد المجتمع. وقد شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة موجة من التضخم نشأت نتيجة الاختلالات الحاصلة داخل القوى الاقتصادية أو السياسية المختلفة، في الوقت الذي يعد فيه التضخم وما يصاحبه من اختلالات اجتماعية من أهم المشكلات التي توجد حالة من التوتر وعدم استقرار في الأمن المجتمعي. واهتمت به العديد من الدراسات، ومنها دراسات علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد. وتعددت التقارير الدولية والمحلية التي تطالعنا بمعدلات الزيادة أو الآخذة في الزيادة على فترات متفاوتة؛ فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع معدلات التضخم في شهر يوليو لعام 2017 وعده أعلى معدلات التضخم بنسبة 34,2%، وأعلن البنك المركزي المصري عن النسبة المئوية للتغير الشهري من 2,762 إلى 3,217 بين الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين والرقم العام لأسعار المستهلكين، وهي تعد من أعلى نسب الزيادة في عام 2017.

في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع المصري من فجوة رهيبة بين ارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وعدم تناسب كل منهما مع الآخر؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر لعام 2016 نحو 30% من إجمالي السكان مقارنة بنسبة 27,8% لعام 2014/2015، والبطالة بنسبة 12,8% (معدل البطالة الإجمالي) وارتفاع معدلات الأميين الفقراء عام 2015 نحو 40% من الإجمالي مقارنة بنحو 37% عام 2012/2013[1]، ووجود نوع من عدم التوازن الاجتماعي؛ فكان من الضرورة اتباع سياسة دخول تلازمية، تكون فيها الحكومة وأصحاب الشركات والعاملون متفقين على ألا يتم زيادة الأجور في مجملها بشكل أكبر من رفع الإنتاجية. (بورجر، 2018: 69). بالإضافة إلى أن النصيب الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة يأخذ في التدهور مع ارتفاع موجات التضخم[2]، في مقابل ذلك يرتفع النصيب النسبي لطبقات وشرائح

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2016، ص 68.

(2) أنواع التضخم: تعددت أنواع التضخم بين المرتفع والمنخفض والمتوسط، وتصنف بحسب علاقاتها بالدولة، إلى الطليق والمكشوف، وهو يتسم بارتفاع الأسعار دون تدخل من الدولة، والتضخم المقيد أو المكبوت، وتقوم فيه الدولة بوضع القوانين والإجراءات المختلفة للتحكم في ارتفاع الأسعار، ومن =

اجتماعية أخرى في الدخل القومي، وهي تلك الطبقات التي تتسم دخولها بالتغير المستمر، وتأخذ شكل الفوائد والأرباح من خلال المشروعات والأعمال الحرة، ومن هنا تزداد حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل، وأصبح من الضرورة تدخل الدولة كفاعل أساسي لضبط السوق وحماية مصالح من هم أقل حظاً. (الخواجة، 2014: 173) ومن هنا ركزت الدراسة على شرائح الطبقة الوسطى التي تحتل أهمية اجتماعية وسياسية واقتصادية؛ فهي صمام الأمان لأي مجتمع، كما أنها من أهم الطبقات التي تحقق التوازن الطبقي، ويعتمد عليها تماسك بنية البناء الاجتماعي؛ فهي التي تربط قمة الهرم وقاعدته؛ إذ كلما اتسعت هذه الطبقة وكانت أوضاعها مستقرة تحقق استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي داخل المجتمع. والمجتمعات الإنسانية التي لها تاريخ طويل وعريق هي التي تكون طبقتها الوسطى الأكثر عدداً في المجتمع، ولكن استمرار آلية التضخم يمكن أن يبتلع كل جهود أبناء هذه الطبقة، وتصل في النهاية إلى مستوى اجتماعي أقل. لذا تحاول هذه الدراسة الكشف عن طبيعة نوعية الحياة التي يحياها أفراد المجتمع المصري، وبخاصة شرائح الطبقة الوسطى مع توضيح لواقع مؤشرات نوعية الحياة لدى تلك الشرائح. وانطلاقاً مما سبق تأتي أهمية رصد ملامح نوعية حياة المجتمع المصري وتشخيصها؛ لذا حاولت الدراسة تحديد المشكلة في التساؤل الرئيس الآتي: ما أبعاد نوعية الحياة لدى أفراد المجتمع المصري بعد تأثير ظاهرة التضخم؟

أهمية الدراسة:

1 – **الأهمية النظرية:** تُسهم الدراسة في الحصول على نتائج معرفية تعمل على تطوير كل من مصطلحي التضخم ونوعية الحياة وجودتها، بالإضافة إلى التأصيل النظري للدراسة، وإلى التمييز بين الجوانب المختلفة لنوعية الحياة بين شرائح الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري.

= حيث حدود التضخم "هناك التضخم الزاحف"، ويتميز بالبطء في ارتفاع الأسعار ويحدث عندما يزيد الطلب الكلي زيادة طفيفة بنسبة 2% فقط دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي. والتضخم الجامح، ويعتبر من أشد أنواع التضخم، وترتفع فيه الأسعار ارتفاعاً شديداً قد يصل إلى 50%، فتفقد النقود قوتها وقيمتها الشرائية. ومن حيث العلاقات الدولية هناك التضخم المستورد، ويحدث نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج نتيجة للعلاقات الدولية.

2 – **الأهمية التطبيقية:** ترجع الأهمية التطبيقية للدراسة إلى ارتباطها بالمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع والناتجة من ظاهرة التضخم وزيادة التفاوت الاجتماعي وعدم القدرة على التكيف، والاهتمام بأبعاد الجودة الاجتماعية ومؤشراتها ومحاولة تحقيقها، والعمل على وضع متغيرات تتسق مع سياق المجتمع. وقد تفيد تلك الدراسة في التغلب على الفقر والبطالة وسوء الرعاية الصحية والتسرب من التعليم وغيرها. ويتم ذلك على أساس علمي في صورة بيانات تتاح أمام صناع القرار لتحقيق أهداف الفرد والمجتمع والتغلب على المشكلات التي تمر بها.

أهداف الدراسة:

1 – تعرف الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التضخم.

2 – تحديد الآثار الناجمة عن التضخم.

3 – وصف تأثير ظاهرة التضخم على مؤشرات نوعية الحياة.

4 – تعرف آليات التكيف المعيشي في ظل ظاهرة التضخم.

تساؤلات الدراسة:

1 – ما الأسباب والعوامل المؤدية لتذبذب معدلات التضخم ؟

2 – ما أثر التضخم على خريطة الإنفاق الأسري ؟

3 – ما أثر التضخم على التعليم ؟

4 – ما العلاقة بين التضخم وسوء الرعاية الصحية ؟

5 – ما تأثير التضخم على معدلات العمل وزيادة حركة النمو الاقتصادي ؟

6 – ما وسائل التكيف في ظل ظاهرة التضخم ؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

– **نوع الدراسة:** يندرج البحث ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تقوم على دراسة الواقع أو دراسة الظاهرة كما هي موجودة على أرض الواقع، وتعرف أسباب المشكلة محل الدراسة.

– **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على أداتين، (الأولى): أداة كمية تتمثل في استمارة الاستبانة، وطبقت على شرائح مختلفة من الطبقة الوسطى، وهي من

طبقة رجال الأعمال، وأساتذة الجامعات، والمديرين، ورؤساء الأقسام، والموظفين؛ وتم التحقق من ثبات الاستمارة وصدقها عن طريق تطبيقها على بعض الحالات بهدف التأكد من فهم المبحوث لها وإعادة تطبيقها مرة أخرى بعد 15 يوماً على الحالات نفسها لتقدير معدلات الثبات، وتم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين وأساتذة في علم الاجتماع لتعرف مدى ملاءمة الأسئلة مع عنوان الدراسة وصدقها. وقسمت الاستمارة إلى محاور على النحو الآتي: **المحور الأول**: البيانات الأساسية. **المحور الثاني**: تعرف ظاهرة التضخم وأسباب ارتفاع الأسعار. **المحور الثالث**: الكشف عن الآثار الناجمة عن التضخم وتأثيرها على نوعية الحياة، ويحتوي هذا المحور على مجموعة من التساؤلات لقياس مؤشرات جودة الحياة الموضوعية منها والذاتية وهي: الدخل، التعليم، الصحة، البطالة، الرضا والسعادة. **المحور الرابع**: تعرف آليات التكيف المعيشي في ظل ظاهرة التضخم. (**الأخرى**): أداة كيفية تتمثل في دليل للمقابلة المفتوحة وتُطبق على عينة محددة من ذوي الخبرة في علم الاجتماع وفروعه الاقتصادية والسياسية وعددهم (10) حالات. كما طرحت عليهم مجموعة من التساؤلات بالمحاور نفسها لاستمارة الاستبانة السابق استخدامها، بالإضافة إلى عرض مجموعة من الإحصائيات الخاصة بمعدلات التضخم على عينة المقابلات مع الخبراء في فترة زمنية محددة من عام 2010– 2017، وتعرف مؤشرات الدخل، والتعليم، والصحة، والبطالة، ومدى تأثير التضخم على تهديد مؤشرات نوعية الحياة التي تناولتها الدراسة في الإطار النظري منها.

– **أدوات التحليل الإحصائي**: استخدمت التكرارات والنسب المئوية لتعرف مظاهر نوعية الحياة لدى أفراد المجتمع المصري وتأثير ظاهرة التضخم عليهم. بالإضافة إلى استخراج (كا^2) ومعامل التوافق لبعض المحاور وإيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات وتأثير كل منها على الآخر من خلال برنامج (Spss)، بالإضافة إلى التحليل الكيفي لبعض الأسئلة المفتوحة من خلال المقابلات.

– **مجتمع الدراسة وتصميم عينتها**: طبقت الدراسة على بعض أفراد الطبقة الوسطى في مدينة طنطا؛ حيث تطورت الحياة فيها في الآونة الأخيرة بشكل لافت، كما تبدو متوهجة وممتلئة بالأمل. طنطا مدينة مصرية، وعاصمة محافظة الغربية، وتعتبر ثالث مدن الدلتا من حيث المساحة والسكان بعد المحلة الكبرى والمنصورة، تشتهر بصناعة الحلوى والمسليات والزيوت والصابون والآلات الزراعية والكتان والنسيج، بها وكالات كبرى الشركات لتمركزها في وسط الدلتا؛ مما يسهل عملية

التوزيع. كما تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد المصري؛ إذ تعتبر البوابة والمعبر الرئيسي بين المدن ونقل المحاصيل الزراعية والمنتجات الأخرى. ومن هنا تركزت فيها نسبة كبيرة ومتنوعة من شرائح الطبقة الوسطى محل الدراسة. تم اختيار عينة عمدية من ثلاث شرائح: الإدارة العليا، ويمثلها أساتذة الجامعة من الكليات المختلفة. الإدارة الوسطى، ويمثلها أصحاب المشروعات الحرة من رجال الأعمال والتجار. والإدارة الدنيا، وتتكون من الموظفين والمديرين ورؤساء الأقسام. استخدمت الدراسة أسلوب العينة العمدية بالحصة وفقاً لمتغير المهنة، واعتمد عليها لصعوبة تحديد إطار العينة في المدينة، وقد بلغ عددها (75) من أساتذة الجامعات المختلفة، (75) من رجال الأعمال، (75) من الموظفين، وبذلك يكون مفردات العينة (225) مفردة.

وقد روعي في اختيار العينة التنوع بين كل من الذكور والإناث: (71,6%) للذكور، (28,4%) للإناث، أما الفئات العمرية للعينة فهي الفئات: (36–45)، (46–55)، (25–35) بنسب (52,9%، 35,1%، 12%) على التوالي، أما عن الحالة الزواجية لأفراد العينة فمعظمهم من فئة متزوج بنسبة (85,3%)، وعدد الأبناء سجلت أعلى نسبة للفئة (3–4) بنسبة (82,7%) من إجمالي أفراد العينة، يليها فئة (1–2) بنسبة 20،% ثم (5–6) بنسبة 19%، أما عن الحالة التعليمية لرب الأسرة فسجلت فئة مؤهل عالٍ، ومؤهل فوق متوسط نسبتي (51,6%، 43,1%) على التوالي من إجمالي أفراد العينة، والحالة التعليمية لزوجة المبحوث، فسجلت فئتا (مؤهل عالٍ، مؤهل فوق متوسط) نسبتي (51,2%، 34,6%) على التوالي من إجمالي أفراد العينة ككل، كما تنوع الدخل الشهري بين أفراد العينة للفئات (2000–4000)، (8000–10000)، (5000–7000)، (11000–13000) بنسب متفاوتة بلغت (37,8%، 33,3%، 26,2%، 2,7%) على التوالي من إجمالي أفراد العينة. أما دليل المقابلة فقد طبق على نخبة من الخبراء المتخصصين في الاقتصاد بشكل عام، وفي علم الاجتماع الاقتصادي بشكل خاص: (أ. د. محمد ياسر الخواجة (جامعة طنطا)، أ. د. عبد الوهاب جودة (جامعة عين شمس)، أ. د. أحمد زايد (جامعة القاهرة)، أ. د. أحمد مجدي حجازي (جامعة القاهرة)، د. أمل زكريا (معهد التخطيط القومي)، مجدي صبحي (نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، أ. د. سالي فريد (معهد الدراسات الإفريقية – قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)، أ. د. سماح المرسي (معهد الدراسات الإفريقية – قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)، أ. د. شريف عوض أستاذ مساعد (جامعة القاهرة)، أستاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة (لم يذكر اسمه).

مفاهيم الدراسة:

أولاً – التضخم Inflation: عرف التضخم لغوياً في المعجم الوجيز بأنه الغليظ من كل شيء، والضخام بالضم العظيم من كل شيء، والتضخم في الاقتصاد هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات.(المعجم الوجيز، 378:1991) كما تناولت العديد من الكتابات الاقتصادية مصطلح التضخم، وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن من الوصول إلى تعريف محدد، وهذا يعود – من وجهه نظري – إلى اختلاف المدارس والنظريات المفسرة لتلك الظاهرة. ولكن ثمة اتفاق بين جموع الباحثين بأنه: معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة. وتتسع هذه الظاهرة لتشمل الزيادة في التكلفة المعيشية بشكل عام (Oner, 2010: 44)، كما عُرف التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلاً من السلع، وهذا يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف التضخم بأنه كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار؛ أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات؛ بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع والخدمات، وفي مثل هذه الحالة فإن الزيادة في الطلب الكلي (إنفاق المستهلكين وإنفاق الدولة على السلع والخدمات) ستترجم إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (العامري، 2014: 11).

وفسرت **المدرسة الكلاسيكية** التي كانت على قمة الفكر الاقتصادي الغربي مفهوم التضخم حيث أشارت إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب، وتعد نظرية (**كمية النقود**) هي المعبر عن تفسير المدرسة الكلاسيكية لحركة الأسعار، وقد أكد "إرفنج فيشر" أن الأسعار تتناسب طرداً مع كمية النقود، وتتناسب عكساً مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود؛ أي أنه كلما زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار؛ أي حصل التضخم، وإذا لم ترتفع كمية الناتج أو يتغير معدل الطلب على النقود تبقى الأسعار عند مستوياتها قبل زيادة كمية النقود المصدرة. (النجار، 2009: 6–7). ومن هنا يكون لدى الأفراد المقدرة الشرائية في طلب كمية من السلع والخدمات تزيد عن العرض الحقيقي لهذه السلع، وذلك عند مستوى الأسعار السائد في لحظة معينة، وهذا الفائض يعد ضغطاً على العرض فتتجه الأسعار إلى الارتفاع. وذكر "ميلتون فريدمان" أن التضخم في الدول

المتخلفة يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود بسبب لجوء العديد من هذه الدول إلى سياسة التمويل التضخمي لتمويل برامج الاستثمار؛ ومن ثم من شأن هذه السياسات تنمية كمية النقود بمعدلات مرتفعة؛ أو بمعنى آخر كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة نسبياً من السلع، ووفقاً لهذا فمن الواجب أن ننظر إلى الثروة الحقيقية عند الجماعة، فإن زادت النقود زيادة متكافئة معها فلا تضخم (مهران، 2014: 9).

وتفسير مفهوم التضخم **في ضوء النظرية الكنزية "لمينارد كينز"**، على افتراض وجود نظام رأسمالي متقدم، مشكلته الأساسية تتمثل في التقلبات في الإنفاق القومي المكون من (الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيس لمستوى الأسعار، والتوظف، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الوسائل، منها التفاعل بين قوى الطلب الكلي، وقوى العرض الكلي مرتبطاً في ذلك بحالات التوظف ومنها: **الحالة الأولى** قبل الوصول إلى حالة التوظف الكامل: حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل، وفيه أن زيادة الطلب الكلي ستنجح في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع، وهذا النمط يعتبر فيه التضخم حافزاً على زيادة الإنتاج للوصول إلى حالة التوظف الكامل. أما **الحالة الثانية** وهي حالة التوظف الكامل فتكون الأجهزة الإنتاجية فيه قد وصلت إلى أقصى طاقاتها؛ ومن ثم فالزيادة في الطلب لا تنجح في إحداث زيادة في العرض أو السلع، ومن هنا يحدث ارتفاعات تضخمية في الأسعار. لذا فإن الاختلاف هنا يتمثل في أن النظرية الكنزية ترجع التضخم إلى زيادة الطلب، ولكن النظرية الكلاسيكية ترجعه إلى زيادة كمية النقود (عبد المجيد، 2008: 72).

ومن هنا حددت الدراسة الحالية التعريف الإجرائي لمفهوم التضخم على أنه: ظاهرة معقدة ومركبة الأبعاد؛ ومن ثم فهو نتاج لعوامل متعددة؛ حيث تعتبر حالة من ارتفاع الأسعار أو حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي الناتج من تطبيق بعض السياسات أو غياب بعض السياسات الاقتصادية، كما يعتبر التضخم من أكثر الظواهر التي تتنقل عبر التجارة الخارجية؛ مما يجعل الآثار الناتجة منه تؤدي إلى زيادة التفاوت بين عناصر الإنتاج ووجود حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي؛ يترتب عليه زيادة في معدلات الفقر التي تهدد نوعية حياة أفراد المجتمع بمؤشراتها المتعددة ومنها التعليم، والصحة، والاستقرار المعيشي.

ثانياً – نوعية الحياة: Quality of life: غالباً ما يشار إلى مفهوم نوعية الحياة وجودتها على أنه يعني "الإحساس بالرفاهية "، ولكن اقترح " سميث "عام 1973 كلمة الرفاهية للإشارة إلى ظروف الحياة الموضوعية بالإضافة إلى التقييم الذاتي للفرد نفسه. (Theofilou, 2013: 151) وعرفه آخرون أنه الاستمتاع بالظروف المادية، والإحساس بحسن الحال إلى جانب الرضا عن الحياة بالإضافة إلى إدراك الفرد لقوى حياته ومضامينها، وإحساسه بالسعادة وصولاً إلى حياة متناغمة ومتناسقة (جخراب، 2016: 474).

كما عرفها "آن باولنج "بأنها تبدأ من القدرة على تحقيق الرضا الذاتي إلى القدرة على التحكم في متطلبات الحياة، وإشباع الحاجات الأساسية من الاجتماعية، والنفسية، والجسدية (Bowling, 1996: 149). أما في علم الاقتصاد فعُرف مصطلح جودة الحياة على أنه "الرفاه الاجتماعي"؛ حيث ارتبطت بشكل مباشر مع العوامل النقدية ومنها الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الأسعار وتكاليف الحياة. كما ركزت النظرية الاقتصادية في مصطلح جودة الحياة على العوامل الموضوعية للسعادة الفردية ويتم ذلك بناءً على التقييم الذاتي للفرد، وحاولت العديد من الأدبيات البحث عن العلاقة بين نوعية الحياة وما يسمى اقتصاد السعادة؛ نتج عنها العديد من المؤشرات التي تبعث السعادة في النفس، ومنها (الدخل، والبطالة، ومستوى الاستهلاك) (Lambiri, 2007: 4). كما أكدت منظمة اليونسكو مفهوم جودة الحياة بأنه مفهوم شامل يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، ويشمل كلاً من الإشباع المادي للحاجات الأساسية، والإشباع المعنوي الذي يحقق جودة الحياة، وقد تتضمن تسعة مؤشرات: المسكن، والتعليم، والصحة، والدخل، والبيئة، والأمن، والسلامة، ووقت الفراغ، والطموح في المستقبل (جودة، 2016: 84–85). وبناءً عليه ظهرت العديد من النظريات التي تفسر إشباع تلك الحاجات، مثل نظرية "ما سلو" التي تتدرج من الحاجات الفسيولوجية، ثم الحاجة إلى الأمن، ثم الرغبة في التقدير وتحقيق الذات (أبو المعاطي، 2012: 61).

وتبنت الدراسة الحالية ثلاثة مؤشرات فقط لقياس نوعية الحياة وجودتها وهي الأوضاع المعيشية، والاجتماعية، والنفسية. وفي ضوء ما سبق فإن المفهوم الإجرائي لجودة الحياة: يعني إدراك الفرد لوضعه في الحياة مما يتفق مع توقعاته وثقافته وقيمه بناءً على مستويين أساسيين، المستوى الأول **موضوعي**: وهي المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس بشكل عام، ويحتوي على المؤشرات الآتية:

(الدخل والتعليم والصحة والبطالة). والمستوى الثاني **ذاتي**: ويشتمل على إحساس الفرد بالرضا والسعادة إزاء هذه الأوضاع المعيشية. ومن هنا فإن نوعية الحياة تسعى إلى ظهور الحياة بشكل إيجابي يحقق الرضا الداخلي والخارجي منها.

ثالثاً – الطبقة الوسطى: middle class: عرفت الطبقة لغوياً في معاجم اللغة الإنجليزية على انها مجموعة من البشر يشتركون في خصائص واحدة، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية، وتنقسم إلى طبقات: عليا ووسطى ودنيا (Oxford Word power, 2006: 134)، وقد اختلف العلماء وفلاسفة علم الاجتماع حول تحديد مفهوم الطبقة الوسطى؛ فهي من وجهة نظر "رمزي ذكي" مختلف الشرائح الاجتماعية Strata التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة والخاصة؛ بمعنى أنها تضم أيضاً من يعملون لحساب أنفسهم، وبهذا المعنى "هي في الحقيقة خليط واسع، ومتعدد وغير متجانس من الأفراد والجماعات" (العشري، 2018)، وعرفت الطبقة الوسطى من وجهة نظر "عبد الباسط عبد المعطي" بأنها "تتألف من مجموعة متباينة من الأقسام والشرائح نتيجة لتباين مواقعها من علاقات الإنتاج؛ ومن ثم تتباين مصالحها، ووعيها وانتماؤها".

كما عرفت الطبقة الوسطى بأنها فئة من الناس تقع بين طبقتين (الطبقة العليا والطبقة الدنيا)، يعانون من عدم استقرار للدخل سواء كان بالزيادة أو النقصان، كما تتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، والسمة المميزة لهذه الفئة هي القدرة على التحصيل العلمي، والعمل على زيادة الإنتاج وإيجاد الابتكارات، كما تشارك في عملية دعم السلام والاستقرار على المدى الطويل. ومن هنا فهي تتمتع بمكانة اجتماعية عالية، وتقوم بتنفيذ مهام التقدم التكنولوجي والاقتصادي في المجتمع (Tarkhnishvili, 2013: 23).

من هنا يمكن تعريف الطبقة الوسطى إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: تتألف من مجموعة من الجماعات أو الفئات والشرائح الاجتماعية التي تتحدد وفقاً لعلاقتها بأساليب الإنتاج السائدة في المجتمع، وتقع ما بين الطبقة الدنيا أو العاملة والطبقة العليا التي تتشكل دخولهم من أصحاب رؤوس الأموال والصفوة، وتتألف الطبقة المتوسطة من الموظفين الذين تشكل دخولهم من العمل الحكومي، وقطاع الأعمال العام، والخاص، والذين يعملون لحسابهم في مشروعات صغيرة، وأصحاب

الممتلكات الزراعية المتوسطة. وتتمثل مؤشرات هذه الطبقة في معايير موضوعية، مثل التعليم، والدخل والملكية والمهنة ومؤشرات ذاتية مثل الشعور بالانتماء لهذه الطبقة من خلال الميلاد والوراثة.

القضايا النظرية:

إن التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي تعد مصدراً لكثير من المخاطر وتزيد من حدة الفقر لما لها من علاقة عكسية مع القدرة الشرائية؛ إذ كلما زاد التضخم قلت القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، لذا يمكن تفسير ذلك من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي، ويعد "**جون أندر فرانك**" من أكثر الماركسيين المحدثين إسهاماً في تفسير الفقر الجماهيري، ويرى أن تقدم الدول الرأسمالية يتم على حساب تخلف البلدان التابعة (الأطراف)، من خلال امتصاص الأول للفائض الاقتصادي وتحويله إلى المراكز، كما أن طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة وتكون دائماً موجهة لصالح المركز (الخواجة، 2013: 102–103)، ويتم ذلك من خلال اعتماد هذه البلدان على القروض والمعونات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات والاستيراد من الخارج وهبوط الصادرات لارتفاع الأسعار وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الخارجية؛ ومن ثم تسرب العملات الصعبة، وانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستيراد (العامري، 2014: 32).

اعتمدت الدراسة في تفسير ظاهرة التضخم وتأثيرها في نوعية الحياة على مدخل إشباع الحاجات الأساسية[3]، ومن أنصارها "روبرت ماكنمارا" الذي يعدّ الفقر تعبيراً عن وجود نوع من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وترتفع معدلات الفقر في مقابل الثراء الفاحش، ومن

(3) عادة ما تتم المقابلة بين الحاجات والرغبات؛ حيث تشير الحاجات إلى تلك الاشياء الضرورية في الرغبات وهي كل ما تشتهيه النفس. وللحاجات دور كبير في المناقشات المتعلقة بالفقر والحرمان والرفاهية، في الوقت الذي يدعو إلى الاستغراب وجود خلاف في تحديد تلك الحاجات مع أنه ليس من العسير التوصل إلى اتفاق على قائمة المتطلبات الأساسية اللازمة للبقاء، مثل الحاجات الفيزيولوجية والمادية والطعام والنوم والمأوى، ولكن العديد من صناع القرار يتفقون أيضاً على الحاجات الإنسانية ولكنهم يتنازعون حول ما تغطيه هذه الحاجات؛ إذ يرغب بعضهم أن يضمن هذه الحاجات حاجات نفسية واجتماعية أيضاً، مثل الحاجة إلى الحب والرعاية وإلى الرفاق وإلى فرص التعليم. وهناك خلاف أيضاً حول تصنيفها فى ضوء معايير مطلقة أو نسبية وما إذا كان ينبغي أن تقوم موضوعياً أم ذاتياً.

هنا يظهر نوع من الاستقطاب الطبقي، (إبراهيم، 1999: 207) ولكن لأجل تحقيق العدالة يتعين القضاء على الفقر الذي عدّه "أمارتيا سن" حرماناً من القدرات الأساسية للفرد ليعيش الحياة التي يحق له أن يعيشها، ويتطلب القضاء على الفقر توفير الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع، وتمكين الفقراء من الحصول على الخدمات العامة على نحو متجانس، وتوفير فرص متساوية لحصولهم على الأرض والسكن وفرص العمل؛ ومن ثم ارتبط مصطلح إشباع الحاجات بمصطلح نوعية الحياة بمؤشراته الموضوعية والذاتية، ومنها حماية الفرد من الفقر والبطالة وإقرار حقه في العمل وحقه في التعليم والصحة والرضا والسعادة (النيال، 2015: 112–113). وقد حاولت بحوث الفقر التي يتزعمها الاقتصاديون أن تعرف الفقر بثلاثة مستويات، **الأول**: حالة من العوز والحاجة، والمقصود به عدد من الناس غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعد أدنى مستوى دون وجود مساعدات خارجية، وهو المستوى الذي يؤدي بالإنسان إلى الهاوية. **والثاني**: هو الفقر الأخلاقي، ويحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع. و**الثالث**: لا يعني مجرد عدم المساواة الاقتصادية الناجمة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض المستوى المعيشي، وإنما عدم المساواة الاجتماعية أيضاً، والشعور بالنقص والاستغلال، كما أنه يترك آثاره السلبية الخاصة بسوء الأوضاع السكنية وعدم الحصول على الفرص الخاصة بالعمل. وقد أكد" **ليز وسولى**" أن الفقر يرجع إلى تطور الرأسمالية ونموها (عبد الباري، 2007: 192–193) وتتعرض دول العالم النامية للعديد من الآثار الاجتماعية الناتجة من بعض الأزمات الاقتصادية في الدول الانتقالية، ويكون ذلك نتيجة لفشل المؤسسات والممارسات الديمقراطية في أن تحد من سلطة الأغنياء، الذين يسعون إلى التربح الشخصي دون مراعاة للشرائح الاجتماعية التي تقع في موقع أدنى في التدرج الاجتماعي. وقد أُخذت على هذه السياسات زيادة التعرض للمخاطر والتفاقم في عدم المساواة الذي يعرض أفراد الطبقات السفلى إلى المزيد من المخاطر؛ فعامل عدم المساواة يخل بالاستقرار ويجعل شرائح كبيرة من السكان تعيش حالة من الفقر، ومجردة من القدرة الكافية على التصدي للصدمات في حال حدوثها، وتفتقر وسائل الدعم التي تساعد الأسر على الإفلات من مصيدة الفقر (تقرير التنمية البشرية، 2014: 82).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الزيادة في الضغوط الاجتماعية قد تقاس بمعدلات التضخم في ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية، وانعكست هذه الضغوط في

ظهور نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي التي أوضحت، من خلال افتراضاتها، أن الأفراد المحرومين اقتصادياً دائماً ما يرون في حرمانهم حالة من غياب العدل الاجتماعي (سليمان، 2002: 416–418)، وتعتمد فكرة الحرمان النسبي على مقارنة الشخص بغيره، بالإضافة إلى مصاحبتها لبعض مشاعر الغضب والاستياء؛ مما يؤدي إلى غياب الإنجاز الفردي (العمل) والانحراف وتأثيرها على الصحة البدنية والعقلية (Pettigrew, Smith, 2015: 2). لذا ركزت الدراسة على المحاور الآتية:

أولاً – الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التضخم:

لقد مر المجتمع المصري بالعديد من الأزمات، وبخاصة أن الحكومة قد تدخلت بزيادة طفيفة في الأجور للتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية، بضخ أموال في شرايين الاقتصاد. ومن ثم ارتبط **عجز الموازنة** بالتضخم من جانب النفقات في الميزانية، وبخاصة أن بنود الأجور والإنفاق العسكري والدعم يمثل 72؛ وهو يعني أنه لا يتبقى فائض لباقي الخدمات (الصحة والتعليم، وتحسين نوعية التعليم والعلاج المقدم)؛ مما أدى إلى **انخفاض مؤشرات التنمية البشرية ونوعية الحياة**، وزاد الدين بنسبة 90%، في حين أن الحدود الآمنة لا تتعدى 6%؛ وهو ما هيّأ المناخ لقيام ثورة 25 يناير (صبري، 2011: 46). ومن هنا اقترنت الزيادة في معدلات التضخم بالثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو جاءت نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي من قوى خارجية تجاه دولة أخرى؛ ومن ثم تنخفض قيمة العملة الوطنية وترتفع الأسعار بمعدلات غير معقولة (العامري، 2014: 11). وقد حاولت الحكومة ترشيد الإنفاق عن طريق احتواء الزيادة في الأجور والمرتبات والتعويضات بالإضافة إلى تخفيض دعم الكهرباء، إعادة هيكلة الدين العام خلال فترة تنفيذ البرنامج في الاتجاه نحو زيادة اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي الميسر؛ إذ حاول البنك المركزي اتباع سياسة مؤقتة **لرفع سعر الفائدة إلى** المستوى الذي يحفز الأفراد إلى أن يكونوا أكثر ادخاراً وأقل استهلاكاً، وتخفيض معدل التضخم. كل هذه السياسات أدت إلى قلة الاستهلاك واتساع دائرة الفقر والبطالة والتفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع؛ ومن ثم يترك آثاره على التنمية البشرية (الفقي، 2016: 11). كما أوضح العالم الاقتصادي "إيدموند فيلبس" أن هناك علاقة عكسية بين معدل الأجور ومعدل البطالة؛ حيث إن فائض عرض العمل يجبر العمال على قبول نمو منخفض في الأجور، ويبدو أن العمال يترددون في تقديم خدماتهم عند معدلات أجور أقل، وعندما

ينخفض الطلب في سوق العمل تكون المنشآت على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال، وهذه العلاقة العكسية تعد من أسباب ارتفاع معدلات التضخم (صحراوي، 2016: 13–15).

ويعد ذلك من أكثر الأمراض التي هددت إحساس المواطن بالأمن داخل وطنه؛ فقد سعى تقرير التنمية البشرية 1994 إلى التأثير على المؤتمر العالمي المنعقد في كوبنهاجن عام 1995، ثم تطور إلى التركيز على التنمية الإنسانية عام 1997، وهو يشير إلى الفقر الناتج من منع ورفض الفرص للعيش عيشة مناسبة، ورسم حدوداً بين **فقر الدخل** (دولار أمريكي) **والفقر الإنساني** (الأمية، عدم الرعاية الصحية، قصر العمل)؛ وذلك لأن الفقر واللامساواة تؤثر في نوعية حياة شرائح المجتمع المختلفة (الطراح، حمزة، 2003: 7)؛ ومن ثم لا يمكن أن يكون المجتمع مزدهر البنية، ومستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة، والرفاهية، والتغلب على العوز والمرض والجهل؛ لكي تتحقق السعادة والرضا (الجيب، 2007: 2).

ثانياً – الآثار الناجمة عن التضخم في تغيير نوعية الحياة:

إن الأزمة العالمية وانتشار ظاهرة التضخم تعد نتيجة لعوامل عالمية ومحلية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لارتفاع الأسعار، وضعف العملة المحلية أمام العملة الأجنبية (حجازي، 2005: 100). كل ذلك أصبح له أثر كبير على جميع أفراد المجتمع بمختلف مستوياته، وفي ضوء ما تقدم يمكن الحديث عن الفقر؛ حيث يعد التضخم أحد المتغيرات المفسرة للفقر في الاقتصاديات العالمية؛ فهو يشكل عاملاً مهماً في رفع معدلاته وزيادة أثره في البلدان التي تعاني من امتلاكها قوى تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار للاتجاه نحو مستويات متقدمة منه، كما أن للتضخم تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على معدلات الفقر داخل المجتمع المصري، ويسهم في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، ومضاعفة تكلفتها وتبديد عوائدها، من خلال تخفيض القوة الشرائية للدخل، وارتفاع الميل للاستهلاك، وزيادة أعباء الديون الخارجية، وإضعاف الثقة بالعملة، ومن ثم تشويه مسار التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن ثم تغيير نوعية الحياة لأفراد المجتمع الواحد (عبد المجيد، 2008: 73–76). ومن هنا فللفقر آليات تعمل على نمو محركاته مثل التفاوت في توزيع الثروة المتولد من سوء توزيع الدخل في ظل نظام متحيز للفئات الطفيلية، وتهميش فئات واسعة عن حياة

الإنتاج وتعاقب دورات النشاط التضخمية، والانكماش، والركود والبطالة، والسياسات الاقتصادية الضعيفة مختلة الهياكل (الذهبي، 2008: 85).

التفاوت في الدخل: تزداد معاناه الطبقة الوسطى التي يتعين عليها الالتزام بأنماط معيشية وسلوكية وأخلاقية معينة، حيث تتأثر شرائح الطبقة الوسطى بشكل كبير نتيجة لموجات التضخم وتقع تحت أعباء الحياة ومشكلات الفقر والديون المتراكمة، وإذ أتاحت الفرصة الواسعة والاستثنائية للطبقات الغنية والميسرة لجمع المزيد من الثروات والامتيازات، فإن الطبقة الوسطى لم تحظ بنصيب عادل من الفوائد والمكاسب، بل كان الامر – في الغالب – عكس ذلك تماماً؛ حيث واجهتها المصاعب التي أدت إلى إهدار مستواها الاقتصادي وانهيار دورها الاجتماعي التقليدي، وبالنظر إلى الشريحة الأولى من الطبقة الوسطى نجد أصحاب الدخول الثابتة، مثل الموظفين، قد تدهور حالهم، أما الشريحة الثانية من التجار والمقاولين فقد أفادوا فائدة جمة وازدادوا ثراءً. والبعض الآخر من أفراد الطبقة الوسطى في الريف اضطر إلى بيع ما تراكم لديهم من ذهب تحت وطأة التضخم (أبوزيد، 2010: 210). ومن هنا اقترح" **توماس بكيتي**" أن الدولة قادرة على إيجاد آليات تساعد على تحقيق الاقتراب من العدالة في التوزيع وإزالة التشوهات التي تُنتج التفاوت، وقد تتمثل أساساً في تكريس استخدام المعرفة، وزيادة الاستثمارات في مجالات التدريب والتعليم، وخلق المهارات البشرية وهي طريق إلى تحقيق العدالة وتخفيف حدة التفاوت (نوار، 2014: 41).

وتعدّ **الرشوة والفساد** من أهم الظواهر الناتجة عن التضخم، بالإضافة إلى كونها من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخطيرة، التي لها انعكاسات سلبية مؤثرة على الحياة العامة، ويلجأ الناس إلى هذه الأمور كخط دفاع لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية؛ مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية بأنواعها المختلفة، ويزيد من عدم عدالة التوزيع ويفاقم من مشكلتي الفقر والبطالة؛ مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي (عيادة، 2015: 9).

ومن هنا يمكن القول: إن السياسات الاقتصادية الجديدة ذات طابع انكماشي؛ لأنها تكبح عجلات النمو الاقتصادي **وتزيد من مشكلة العمل والبطالة**، وهنا يجب التوقف عند تلك المشكلة باعتبارها المرافق الكئيب لظاهرة التضخم بمصر، التي تتفاقم عاماً بعد عام، ويزيد من حدتها الطابع الانكماشي للسياسات الاقتصادية

الحالية؛ فالبطالة الآن تفترس العديد من المؤهلين والعمال المهرة ونصف المهرة، ومن هنا أضحت البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو التطرف وأعمال العنف والجريمة، وتدهور قيم الانتماء لدى الشباب، ناهيك عن عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وهي أمور ظهرت على السطح في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة (الخواجة، 2018: 8).

ثالثاً – آليات التكيف المعيشي في ظل ظاهرة التضخم:

إن زيادة معدل التضخم تلقي بآثارها المضرة على الجميع، وبخاصة الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة، حيث تتآكل القوة الشرائية لدخولهم، فتتراجع مستويات معيشتهم (تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، 2016: 68)؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود نوع من الاضطرابات في المجتمع، هذا إلى جانب تآكل الطبقة الوسطى وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء، ومحدودي الدخل بسبب زيادة إنفاق تلك الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة؛ مما يؤدي بدوره إلى تراجع مستوى الصحة وانتشار أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتضررة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي وسليم (جامعة الدول العربية، 2009: 9). وقد شهد الدعم السلعي الموجه للمواد البترولية في الأساس تراجعاً ملموساً في العام المالي 2014/2015 مع بدء تنفيذ سلسلة من الإجراءات التقشفية التي جرى تبنيها الواحدة تلو الأخرى، وتستهدف الحكومة من ذلك التخلص التدريجي من بنود الدعم غير الفعال، وعلى رأسها دعم الطاقة وإعادة توزيع الموارد لصالح الفقراء والسيطرة على تسرب الدخل لغير مستحقيه، وتتمسك الحكومة المصرية بسياسة تفعيل الدعم النقدي للفقراء مقابل الدعم العيني، ويأتي كل ما سبق في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة على فئات المجتمع تدفعها دفعاً نحو القاع. بالإضافة إلى وجود نحو 25,4 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، وبات من المؤكد أن كل ذلك يؤدي إلى وجود آثار سلبية على مستويات معيشة عدد كبير من المصريين. وقد أعلن بيان للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية من تعويم الجنيه، ورفع أسعار المواد البترولية قد جاءت دون حماية اجتماعية (تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، 2016: 115–117).

وأضافت مذكرة أرقام كابيتال أنه من المتوقع أن الطبقات الأدنى ستلجأ إلى خفض استهلاكها؛ وهو ما يسهم في الحد من الزيادة في الأسعار، إلا أنه من المتوقع أن تحافظ الطبقات الأعلى على معدل استهلاك مرتفع؛ ومن هنا يظهر نوع آخر من الاستهلاك أقرب إلى الاستهلاك الترفي، ويسارع الناس إلى شراء السلع من أجل التخزين (اكتناز)؛ أي الهروب من العملة الوطنية، كما أن هذا النوع من الاستهلاك له آثار سلبية على الادخار والاستثمار، وإذا استمر لفترات طويلة فقد يؤدي إلى تدمير مدخرات الطبقة الوسطى والفقيرة على السواء.

ومن هنا كان للإعلام دور كبير في ترويج السلع العربية والغربية، وبخاصة عن طريق القنوات التلفزيونية وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، ومن خلال الأفلام والإعلانات التي توضح ملامح المجتمع الاستهلاكي وتبرز بشكل واضح ملامح مستوى المعيشة، ويحرص المصريون على اقتناء هذه المنتجات للتباهي بها وتأكيد انتمائهم إلى طبقة أعلى **(حبيل، 2013: 226)**. ومن هنا يمكن الوصول إلى مدى تأثر الفئات المختلفة بارتفاع أسعار السلع الذي يرجع إلى نقطتين أساسيتين، هما: مرونة الدخل، حيث إنه كلما زادت مرونة الدخل قلت حدة الغلاء، ومدى تكيف تلك الفئات مع الظروف المعيشية الجديدة.

ولكن لابد من تأكيد الدور الذي قامت به الحكومة المصرية في عام 2016، وبمقتضاه تبنت برنامجاً وطنياً للإصلاح، يهدف إلى احتواء الاختلالات الاقتصادية التي وضعتها التقارير الدولية، وإلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم فرص الوصول إلى النمو الشامل، والإسهام في حفز النمو، وإتاحة مزيد من فرص العمل وفق مسار للإصلاح يراعي الطبقات محدودة الدخل، ويتضمن الإجراءات الآتية:

1 – تحرير سعر الصرف للقضاء على نقص المعروض وجذب الاستثمار وحفز الصادرات.

2 – اتباع سياسات نقدية انكماشية تستهدف خفض معدلات التضخم.

3 – تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وخفض مستويات دعم الطاقة واحتواء الزيادة في مستويات الأجور.

4 – تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة دعم الغذاء والتحول لنظام الدعم النقدي، من خلال تخصيص جزء من الوفر المالي لتعزيز الإنفاق الاجتماعي.

5 – تبني إصلاحات هيكلية لدعم النمو، وزيادة مستويات التشغيل بين الشباب والنساء عن طريق إصلاحات هادفة لتحسين بيئة العمل.

6 – الاتجاه إلى التمويل الخارجي لسد فجوات التمويل (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2017: 24).

مراجعة أدبيات علم الاجتماع حول الاتجاهات المنهجية للإنتاج البحثي:

تتنوع أدبيات علم الاجتماع في دراسة ظاهرة التضخم وعلاقاتها بمؤشرات نوعية الحياة بين الحديث والقديم وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك المجتمعات سواء أكانت عربية أو أجنبية، وتتفق في المقاربات المنهجية والنظرية في العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، منها **أولاً**: دراسات عن ظاهرة التضخم. **ثانياً**: دراسات عن ظاهرة التضخم وعلاقاتها بمؤشرات نوعية الحياة. **ثالثاً**: دراسات عن تأثير بعض المتغيرات المختلفة على جودة الحياة.

أولاً – دراسات عن ظاهرة التضخم:

– **دراسة (S.Jamuna, 2016)**: وتتناول التضخم وتأثيره على الاقتصاد الهندي، وتهدف إلى تحليل تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من 1999–2011. جمعت البيانات الثانوية لمعدل التضخم والنمو الاقتصادي، وفسرت المشكلة في ضوء النظرية الكنزية، واستعين بمعامل الارتباط "لكارل بيرسون "في تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ مما يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور، وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة البطالة.

– **دراسة (لبرة، 2014)**: وتهدف إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي البطالة، والتضخم، ومنها ارتفاع التكاليف، وارتفاع الدخول النقدية، والارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. ومن الناحية المنهجية استخدمت أداة تحليل المضمون ومنحنى فيليبس، واستعانت في تفسير ظاهرة التضخم بالنظريات الاقتصادية مثل النظرية الكنزية، والكلاسيكية، وتوصلت الدراسة إلى وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزئي.

– **دراسة (عطيان، 2008)**: وعرضت للآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة، وتهدف إلى تعرف مفهوم التضخم الاقتصادي والآثار الاجتماعية للتضخم على الأسرة السعودية. استعانت الدراسة لتفسير هذه الظاهرة بكل من البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية. ومن خلال دليل دراسة الحالة توصلت إلى أهم

التداعيات التي تضررت منها كل من الوحدات الصغرى أو الكبرى ومنها على مستوى الوحدات الكبرى (الدولة). وتؤدي ظاهرة التضخم إلى حدوث أوضاع اجتماعية سلبية، مثل إضعاف دور القانون، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، أما على مستوى الوحدات الصغرى (الأسرة) فيؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة، واعتلال صحة أفرادها النفسية، وبروز بعض المشكلات الزواجية.

– **دراسة (Yonca, 2007)**: وتهدف إلى تعرف ظاهرة التضخم، وأهم المصاعب التي يواجهها صانعو السياسات ومنها: التهديدات للأمن القومي والديمقراطية، وعدم الاستقرار السياسي. اعتمدت الدراسة على المقارنة بين دراسة حالة تركيا وأربع دول أخرى، هي: الأرجنتين، والبرازيل، وإسرائيل، والمكسيك. واستعانت بكل من النظرية الكنزية والنقدية في تفسير هذه الظاهرة، وفسّر رواد النظرية البنائية مشكلة التضخم على أنها مشكلة من مشكلات التنمية، والتخلف. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والتضخم وعدم المساواة واختلفت كل دولة في قدرتها على القضاء عليها.

ثانياً – دراسات عن ظاهرة التضخم وعلاقاتها بمؤشرات نوعية الحياة:

– **دراسة (فويد فورين، 2014)**: وتناولت الفقر في الجزائر وآثاره في ظل ظاهرة التضخم، وهدفت إلى دراسة مسببات الفقر، ومنها التضخم، وانتشار الجريمة، وعمالة الأطفال. وتم تفسير هذه الظاهرة في ضوء نظرية الحرمان النسبي، واستخدمت أداة تحليل المضمون لبعض البيانات الجاهزة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال، وتوفير فرص عمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

– **دراسة (Tanner, Nosiest, 2013)**: وعرضت لأزمة أسعار الغذاء، والفقر وعدم المساواة، وهدفت إلى تعرف آثار ارتفاع الأسعار على زيادة التفاوت في الدخل وزيادة نسبة الفقر المطلق، وذلك بالمقارنة بين الريف والحضر. وقامت الدراسة بحساب الدخل الحقيقي قبل ارتفاع الأسعار وبعد ارتفاع الأسعار؛ أي مضاعفة أسعار المواد الغذائية، وتوصلت إلى أن ارتفاع الأسعار يقلل من الدخل ويزيد من عدم المساواة، بالإضافة إلى زيادة فجوة الفقر من 0,49% إلى 2,83% من الناتج المحلي.

– **دراسة (Kolodko, 1989)**: وتهدف إلى تعرف العواقب الاجتماعية السلبية الناتجة من ظاهرة التضخم، وكيفية تحقيق حالة من التكيف والرضا لدى الأسر المختلفة مع وجود شكل جديد من أشكال الاستهلاك، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين التصورات الذاتية في تكاليف المعيشة والإحصاءات الرسمية. استعانت الدراسة ببعض المؤشرات لتعرف تأثير التضخم من خلال (الاستهلاك، الدخل، الاستثمار)، وتوصلت إلى وجود اختلافات في الآراء حول فائدة التضخم وأضراره في مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً – دراسات عن تأثير بعض المتغيرات المختلفة على جودة الحياة:

– **دراسة (البهنساوي، 2015)**: وتناولت جودة حياة عمل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وقد أجريت على عينة قوامها 233 من النساء باستخدام دليل للمقابلة واستخدمت في تفسير الظاهرة نظرية إشباع الحاجات" لماسلو" وكشفت النتائج عن تدهور جميع مؤشرات جودة الحياة وخاصة لدى المرأة المعيلة.

– **دراسة (خليفة، 2011)**: وكانت حول العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة على الليبيين، وتهدف إلى الوقوف على واقع المجتمع الليبي، وأن تخطى الفئات الفقيرة بحسن الرعاية والاهتمام من الدولة انطلاقاً من العدالة الاجتماعية؛ سعياً للوصول إلى مجتمع آمن. استعانت الدراسة بنظرية الحرمان النسبي، ونظرية ثقافة الفقر، ونظرية التهميش في تفسير تلك الظاهرة.ومن الأدوات المنهجية منهج دراسة الحالة لـ (11520) من الأسر الحضرية والريفية، وتوصلت إلى أن صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي استطاع – إلى حد كبير – تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي.

– **دراسة (جودة، 2006)**: وتناولت نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان "مدخل لتفعيل المواطنة النشطة". استخدمت الدراسة طريقة المسح الاجتماعي الشامل والجماعات البؤرية معتمدة على أداة المقابلة ودليل الجماعة البؤرية، واستعانت بالاتجاهات الموضوعية والذاتية في التحقق من جودة الحياة داخل الدراسة، وتوصلت إلى وجود بعض الانخفاض في مستوى نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية وتدني مستوى الرضا في مختلف المرافق المتاحة.

من خلال عرض الدراسات السابقة نجد أن بعضها تناول ظاهرة الفقر، وهي من أهم مسببات التضخم "لفويد فورين"، أو دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم

وإيجاد السببية بينهما "لهشام لبرة"، أو دراسة العدالة الاجتماعية من منظور توزيع الثروة "لمصطفى خليفة "، وقد هدفت دراستنا إلى التركيز على ظاهرة التضخم وتأثيرها على تهديد جودة ونوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع المصري في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة، كما تنوعت الرؤى النظرية لتفسير هذه الظاهرة بين النظرية الكنزية، والنظرية الكلاسيكية، ونظرية كمية النقود، ونظرية الحرمان النسبي، ونظرية ثقافة الفقر، واستعانت الدراسة في ظاهرة التضخم بنظرية النسق الرأسمالي العالمي "لجون آندر فرانك" ومدخل إشباع الحاجات الأساسية وتفسيرها لظاهرة الفقر، كما تنوعت الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة بين الاستبانة وتحليل المضمون(لفويد فورين، 2014) و(هشام ليرة، 2011) ودراسة الحالة (مصطفى خليفة، 2011) و(عطيان عبيد، 2008)، واختلفت الدراسة الحالية في استخدامها لأدوات جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبانة لجمع المعلومات من شرائح الطبقة الوسطى ودليل للمقابلة مع الخبراء، وتحليل البيانات الكمية. واتفقت مع الدراسات السابقة في العديد من النتائج التي توصلت إليها، منها: تأكيد أهمية دور الدولة في توفير نوع من الضمان الاجتماعي عن طريق رجال الأعمال، وتوفير فرص للعمل وتنمية القدرات من أجل احتواء هذه الظاهرة التي لها آثار سلبية واضحة داخل المجتمع، واتفقت معها على وجود نوع من التمايز الطبقي بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء، والاختلاف في الدخول بشكل واضح بين الشرائح الطبقية الواحدة.

الدراسة الميدانية:

* الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تذبذب معدلات التضخم:

1 – توصلت الدراسة من خلال البيانات الميدانية إلى أن هناك علاقة عكسية وثيقة بين ارتفاع الأسعار وفئات الدخل المختلفة؛ فكلما قل الدخل الشهري زاد الإحساس بارتفاع الأسعار؛ حيث أكدت فئة الدخل (2000–4000) زيادة الأسعار إلى درجة الغلاء بنسبة 37,8%، وفئة (8000–10000)، (5000–7000) أكدت أن ارتفاع الأسعار بدرجة متوسطة بنسبتي (33,3%، 26,2%) على التوالي. ويتضح من التحليل السابق وجود فروق ذات دلاله إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 128,72 عند مستوى دلالة (0,05)، وهذا يدل على عدم كفاية الدخل في ظل ارتفاع الأسعار الحالية.

2 – كما توصلت الدراسة من خلال البيانات الإحصائية إلى وجود علاقة بين

الحالة التعليمية وآراء أفراد العينة في تعرف أسباب ارتفاع الأسعار؛ فقد أكدت فئة التعليم العالي بنسبة 51,6% أن الظروف السياسية من أهم أسباب ارتفاع الأسعار، يليها فئة فوق المتوسط بنسبة 43,1%، التي أكدت وجود بعض السياسات والقرارات الاقتصادية الخاطئة، وأخيراً فئة المتوسط ودون المتوسط بنسبتي (4,4%، 0,9%)، وأكدت أن الفساد داخل المؤسسات وضعف الموارد الخاصة بالإنتاج من أهم أسباب ارتفاع الأسعار. ويتضح من التحليل السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 461,19 عند مستوى دلالة (0,05). أما من خلال المقابلات مع المتخصصين في الاقتصاد فأكدوا أن زيادة عرض النقود هي السبب الأساسي في ارتفاع الأسعار؛ ومن ثم الارتفاع في معدلات التضخم، وتغيرات في سعر الصرف، وزيادة في الضرائب أو زيادة الأسعار، ومن علماء علم الاجتماع الاقتصادي من أرجع ظاهرة التضخم إلى أنها حالة استثنائية؛ نظراً للظروف التي طرأت على المجتمع المصري والسياسات النقدية الخاطئة؛ أي أنها مرتبطة بالمرحلة الانتقالية للأزمة الاقتصادية. والبعض الآخر أقر أنه من أهم أسباب التضخم قلة الإنتاج، وزيادة الاستيراد، وارتفاع نسبة الطلب على المعروض من السلع، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

3- أما عن أسعار الملابس واحتياجات أفراد العينة فقد أكدت البيانات الميدانية أن أسعار الملابس في ارتفاع مستمر وهي فئة (غالية)، وذلك بنسبة 68,9% من إجمالي أفراد العينة، يليها فئة (متوسطة) بنسبة 18,7%، يليها فئة (غالية جداً) بنسبة 18,7%، وأخيراً فئة معقولة بنسبة 3,1% من إجمالي أفراد العينة ككل. كما أكد أفراد العينة أن الاستيراد وضعف توافر العملة من أهم أسباب ارتفاع الأسعار بنسبة 59,6%، يليها فئة قلة الأيدي العاملة بنسبة 32% وأخيراً فئة ضعف الموارد والمواد الخام بنسبة 8,4%. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة، ومنها (S.Jamuna, 2016)، (لبرة هشام، 2014) التي توصلت إلى أن البطالة وضعف الموارد والبطء في النمو الاقتصادي من أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم.

*** أثر التضخم على الإنفاق الأسري:**

- الدخل:

1 - توصلت الدراسة من خلال البيانات الميدانية إلى أن هناك علاقة بين الدخل الشهري، ومدى كفايته لبنود الصرف المختلفة في حياتنا؛ فتبين أن فئة

الدخل (2000–4000) تحاول سد الاحتياجات الأساسية لها بنسبة 37,8%، أما الفئة من (8000–10000) فاهتمت بالنواحي الصحية بنسبة 33,3% من إجمالي أفراد العينة، والفئة من (5000–7000) تركزت فيها نواحي صرف الدخل في التعليم، والدروس الخصوصية بنسبة 26,2%، ويتضح من التحليل السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 250,18 عند مستوى دلالة (0,05). ومن خلال التحليل السابق اتضح اختلاف اهتمام الشرائح المختلفة في تحديد أولويات احتياجاتهم في ظل ارتفاع الأسعار، وكيفية التكيف مع تلك الظروف والاحتفاظ بالشكل الخارجي والمكانة الاجتماعية التي كانوا يتميزون بها أمام المجتمع. وهذا يدل على أن ارتفاع الأسعار له أثر على العديد من الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى في اهتماماتها بسد احتياجاتها الأساسية والتعليم في المرتبة الأولى، حتى ولو على حساب النواحي الأخرى سواء كانت صحية أم ترفيهية. واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عطيان عبيد، 2008) التي أكدت تأثير ارتفاع معدلات التضخم على الأسرة وإيجاد نوع من عدم الاستقرار، واعتلال صحة أفرادها. واتفقت الدراسة من الناحية النظرية مع مقولات "أمارتيا سن" في أن انتشار الفقر قد يرجع إلى حرمان الفرد من الحاجات الأساسية التي يحتاج إليها لكي يعيش الحياة التي يحق له أن يعيشها.

2 – توضح البيانات الميدانية أن هناك علاقة بين الدخل وآراء أفراد العينة في السفر والهجرة إلى الخارج، وقد كشفت البيانات الميدانية أن معظم أفراد العينة من فئة (2000–4000) تؤكد حاجاتها إلى السفر إلى الخارج لسد الاحتياجات الأساسية، وإشباع احتياجاتها، والرعاية سواء كانت صحية أم ترفيهية بنسبة 37,8%، يليها فئة (8000–10000) بنسبة 33,3%، وأخيراً فئة (5000–7000) بنسبة 26,2%. كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 19,23 عند مستوى (0,05)، كما تدل البيانات الإحصائية السابقة على هروب البعض لتحقيق فكرة السفر إلى الخارج كنوع من تحقيق التوازن الاجتماعي بدلاً من الوقوع في مصيدة الفقر، وتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي على السواء. ومن خلال المقابلات المفتوحة وجد على أن ظاهرة التضخم قد تؤدي إلى عدم قدرة الشرائح الطبقية المختلفة على إشباع احتياجاتها الأساسية، والإنسانية، وتدهور أوضاعها الطبقية، وانخفاضها إلى الشرائح الدنيا.

3 – كشفت البيانات الميدانية عن وجود علاقة بين الحالة المهنية لأفراد العينة، ومدى كفاية الزيادة السنوية للدخل ومدى مناسبتها لنسبة ارتفاع الأسعار، وأكد

معظم أفراد العينة من فئة (تاجر) على كفاية الدخل مع ارتفاع الأسعار بنسبة 33،3% وفئة (أستاذ جامعة) أكدت عدم كفاية الدخل بنسبة 33,3% من إجمالي أفراد العينة ككل، وكل من فئة (موظف ومدير وأصحاب المعاشات) أكدت عدم كفاية الدخل بنسب متفاوتة (30,2%، 1,8%، 1,3%) على التوالي. ويتضح من التحليل الإحصائي السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 225,00 عند مستوى (0,05)، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (خليفة مصطفى، 2011) انطلاقاً من أن العدالة الاجتماعية توفر الأمن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن خلال المقابلات المفتوحة مع الخبراء أكدوا عدم التناسب بين ارتفاع الأسعار، والزيادة في الدخل نتيجة لكثرة الاتجاهات الأخرى التي تسعى الحكومة إلى معالجتها، ومنها مكافحة الإرهاب، وزيادة تدعيم الجيش، وكثرة الشهداء والتعويض الذي يصرف لأسرهم، وكلها من الأمور التي تزيد الأعباء على الدولة. لذا اتفقت الدراسة مع مقولات "روبرت ماكنمارا" من أن الفقر يعد تعبيراً عن وجود نوع من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

أما عن فئة (التجار) فيعوضون الزيادة في الأسعار برفع أسعار السلع التي يتم بيعها، بالإضافة إلى أن سياسات الدولة غير كفيلة بمراقبة التجار بل يسعى التجار إلى الاكتناز كنوع من مواكبة الغلاء والبحث عن الفرص المتاحة والسعي إلى الربح. كما أكد معظم أفراد العينة من خلال البيانات الميدانية أن فاتورة الكهرباء وإيجار المنزل من أكثر الفواتير التي تمثل عبئاً على أفراد العينة بنسبة (50,9%، 26,3%) على التوالي من إجمالي العينة، وقد يرجع ذلك إلى رفع الدعم عن فاتورة الكهرباء وارتفاع إيجارات المنازل بنسب مرتفعة دون رقابة من الدولة.

*** أثر التضخم على التعليم:**

توصلت الدراسة الحالية من خلال البيانات الميدانية إلى أن هناك علاقة بين الحالة التعليمية لرب الأسرة من شرائح الطبقة الوسطى وإدراكه لأهمية التعليم، وتنوع ذلك بحسب المستوى التعليمي؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة أدرك مدى أهمية التعليم؛ حيث إن فئة (المؤهل العالي) أكدت أهمية التعليم بنسبة 51,6% يليها فئة مؤهل (فوق المتوسط) بنسبة 43,1%، وأخيراً فئة (متوسط ودون المتوسط) بنسبتي (4,4%، 0,9%) من إجمالي أفراد العينة ككل.ويتضح من التحليل الإحصائي السابق أن هناك دلالة إحصائية بين المتغيرين؛ حيث بلغت قيمة

كا^2 62,48 عند مستوى (0,05). وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (فويد فورين حاج، 2014) في أن التضخم وارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، وعمالة الأطفال، وزيادة التسرب من التعليم.

ومن خلال البيانات الميدانية يتضح مدى أهمية التعليم للوصول إلى الطريق الصحيح ومساعدة رب الأسرة نفسه أولاً وأسرته ثانياً بنسبة 56,3%، وأكد أفراد العينة أهمية التعليم؛ فهو أمان للمستقبل ويحقق مكانة اجتماعية، ويعدّ الفرد للوظيفة التي يكسب منها قوت يومه بنسبة 21,6%.

كما كشفت البيانات الميدانية وجود علاقة بين الدخل والقدرة على سد احتياجات التعليم؛ حيث إن فئة الدخل (2000–4000) أكدت ارتفاع كلفة التعليم سواء كان في المدارس الخاصة أم الدروس الخصوصية بنسبة 37% يليها فئة الدخل (8000–10000) بنسبة 33,3%، وأخيراً فئة الدخل (5000–7000)، (11000–13000) بنسبة 26,2%، 2,7% على التوالي. ومن خلال التحليل الإحصائي السابق وجد علاقة ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة كا^2 37,05 عند مستوى دلالة (0,05)، كما أن التعليم له أولوية عند شرائح الطبقة الوسطى، وله تقدير واسع؛ لأنه من أهم محكات تحديد الطبقة الوسطى، ومن خلال المقابلات أكد علماء الاجتماع الاقتصادي أن التعليم أصبح أمراً شاقّاً وبخاصة مع تدني مستوى التعليم الحكومي واضطرارهم إلى تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة؛ مما يضاعف من معاناتهم، ومن ثم حرمانهم من تحقيق أحلامهم. واتفقت الدراسة مع تقرير التنمية البشرية؛ حيث أُخذت على العديد من سياسات الدولة زيادة تعرض افرادها للمخاطر والتفاقم في عدم المساواة الذي يعرض أفراد الطبقات الوسطى للمزيد من المخاطر؛ فعامل عدم المساواة يخل بالاستقرار وشرائح كبيرة من السكان تعيش حالة من الفقر، ومجردة من القدرة الكافية على التصدي للصدمات في حال حدوثها وتوافر وسائل الدعم حتى في التعليم، التي تساعد الأسر على الإفلات من مصيدة الفقر.

ومن خلال البيانات الإحصائية أكد أفراد العينة ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية لتصل لفئة 3000 جنيه في الشهر بنسبة 66,2%، يليها فئة 2000 جنيه بنسبة 31,6%، وأخيراً فئة 1000 جنيه بنسبة 2,2%. ومن خلال التحليل السابق يتضح مدى ارتفاع أسعار الدروس التي تقف عائقاً وتزيد من معاناة تلك الطبقة. وذلك يدل على تدني مستوى التعليم الذي تحول إلى نوع من الاستثمار بدلاً من الهدف الرئيس الذي يسعى إليه.

*** تأثير التضخم على الرعاية الصحية:**

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الحالة المهنية لأفراد العينة وتعامله مع التأمين من خلال البيانات الميدانية؛ إذ إن فئة (الموظفين) يتم التأمين عليها من جانب الدولة؛ ومن ثم يكون هناك تعامل مباشر فيما بينهم بنسبة 33,3% لفئة (أستاذ جامعة) أما (التجار) فلا يؤمن عليهم بنسبة 33,3%، ويؤمن على (الموظفين) بنسبة 30,2%، يليها (المديرون) بنسبة 1,8% وأخيراً على المعاش بنسبة 1,3% من إجمالي أفراد العينة ككل. ومن خلال التحليل الإحصائي وجد علاقة بين المتغيرين حيث بلغت كا^2 225 عند مستوى دلالة (0,05). اتضح أن معظم أفراد العينة تستفيد من التأمين الصحي في الحصول على الدواء بنسبة 46% يليها الكشف الدوري بنسبة 40,7% من إجمالي أفراد العينة. واستكمالاً لما سبق ومن خلال تعأف افراد العينة مدى جودة الأدوية وتأثير المادة الفعالة في سرعة الامتثال للشفاء أكد معظم أفراد العينة عدم جودتها والإجابة بفئة (نعم)؛ أي عدم تأثير المادة الفعالة في الامتثال السريع إلى الشفاء بنسبة 60% من إجماليأفراد العينة، في المقابل كانت الإجابة (لا) بنسبة 40% من إجمالي أفراد العينة. ومن خلال البيانات الميدانية يتبين ارتفاع أسعار الأدوية؛ فأكد معظم أفراد العينة ارتفاع أسعار الأدوية بشكل جنوني بنسبة 50%، في المقابل كانت فئة ارتفاع الأسعار بشكل معقول بنسبة 30%، وفئة عدم ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة 20% من إجمالي أفراد العينة ككل. واتضح من التحليل السابق محاولة الدولة تغطية شريحة كبيرة من المجتمع للتأمين الصحي، وقد اقترحت الحكومة مؤخراً توسيع تغطية التأمين الصحي لجميع أفراد المجتمع من خلال سياسات تحددها الدولة، ومساعدة غير موظفي الدولة من غير القادرين؛ إذ إن التأمين الصحي حق لكل مواطن. كما اتضح سوء المادة الخام المصنعة منها الأدوية وعدم تأثيرها على المريض في سرعة الامتثال للشفاء، وارتفاع أسعار الأدوية وخاصة المستوردة منها، وعدم قدرة الفئات المتوسطة على الحصول على تلك الأدوية بشكل سهل ويسير. واتفقت الدراسة مع آراء "جون آندر فرانك" في أن الدول النامية تعتمد – إلى حد كبير – على مصادر خارجية لتمويل عملية التنمية لديها، سواء كان ذلك على شكل قروض أو معونات أو استثمارات أجنبية.

*** تأثير التضخم على معدلات العمل ومعدلات النمو الاقتصادي:**

كشفت الدراسة الميدانية وجود تغيير في حركة البيع والشراء بين أفراد العينة بنسبة 79,6%، في المقابل أكدت باقي العينة عكس ذلك بنسبة 20,4%. ومن خلال

المقابلات المفتوحة أكد الخبراء زيادة نسب البطالة الإجمالية؛ وذلك لكثرة الفساد، وعدم وصول الاستثمار إلى المرجو منه، وغياب فكرة الثقة في الحكومة والدولة. واستكمالاً لما سبق أكدت الدراسة الميدانية توافر فرص العمل فقط من خلال الأعمال الحرة بنسبة 54,7% يليها المشروعات الصغيرة بنسبة 28%، وأخيراً الأعمال الحرفية بنسبة 14,7%، والتوظف الحكومي وعدم وجود فرص للعمل تماماً بنسبة 1,3% من إجمالي أفراد العينة. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (لبرة هشام، 2014)؛ حيث إن هناك علاقة سببية بين التضخم والبطالة، تؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، كما يتضح من التحليل السابق إتاحة الفرص للعمل في الأعمال الحرة والاستثمار في العديد من المجالات، ويقتصر دور الدولة على زيادة فرص التدريب والتمكين فقط.

أما عن المؤشرات الذاتية؛ فأكد معظم أفراد العينة على إحساسهم بنوع من الإحباط والضيق بنسبة 50,2% يليها إحساسهم بالرضا والاستسلام للظروف التي يمر بها المجتمع المصري في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة بنسبة 28,4% يليها قلة الطموح بنسبة 21,3% من إجمالي أفراد العينة. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Kolodko, 1989) التي تؤكد محاولة تحقيق حالة من التكيف والرضا وتغيير السلوك الاستهلاكي في ظل زيادة الأسعار وزيادة معدلات التضخم، في الوقت التي وفرت فيه الدولة العديد من المؤشرات الإحصائية المستقبلية لتحسين معدلات التضخم والتعليم والبطالة والنمو الاقتصادي كنوع من النظرة التفاؤلية والتي تدعو إلى التفاؤل في تحسين الأوضاع في الفترات المقبلة.

*** طرق تكيف شرائح الطبقة الوسطى في ظل ظاهرة التضخم:**

كشفت البيانات الميدانية من سؤال أفراد العينة في حالة حدوث عجز في الدخل عن اتجاه معظم أفراد العينة بنسبة 72% نحو الاستغناء عن بعض السلع، يليها فئة البحث عن عمل إضافي بنسبة 27,1%، وأخيراً اتجه بعض أفراد العينة إلى السلف من الغير بنسبة 0,9% من إجمالي أفراد العينة.

وكشفت البيانات الميدانية عن محاولة استفادة أفراد العينة من الدعم السلعي الذي تضعه الدولة على السلع التموينية وأكدت معظم أفراد العينة الاستفادة بنسبة 83,6% من فئة الموظفين والمديرين وغيرهم ممن بلغوا سن التقاعد، أما بقية أفراد العينة من التجار فأكدت عدم الاستفادة بنسبة 16,4%. واستكمالاً لما سبق هناك

علاقة بين الدخل لأفراد العينة واضطرار الزوجة إلى العمل للمساعدة في مصروفات الحياة اليومية، وقد اختلف ذلك باختلاف الدخل الشهري؛ حيث بلغت أعلى نسبة لفئة الدخل (2000–4000) التي أكدت أن الزوجة تساعد في مسؤوليات الحياة الشاقة بنسبة 37,8% من إجمالي أفراد العينة، ومن خلال التحليل الإحصائي تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية؛ حيث بلغت كا^2 152,61 عند مستوى (0,05). واستكمالاً لما سبق تبين محاولة أفراد العينة التكيف عند ارتفاع الأسعار من خلال ترشيد استهلاكهم بنسبة 76%، يليه الاستغناء عن بعض المتطلبات بنسبة 23,1%. كما كشفت البيانات الميدانية عن وجود علاقة بين الدخل الشهري والفترة الزمنية التي تستطيع العينة من خلالها تكرار شراء بعض الملابس، وأكد معظم أفراد العينة من فئة الدخل (2000–4000) قدرتها على الشراء مرة واحدة في السنة بنسبة 37,8%، وفئة الدخل (8000–10000) أكدت قدرتها على الشراء في فترة الأوكازيون فقط لا غير بنسبة 33,3% يليها فئة الدخل (5000–7000)، وتبين من التحليل الإحصائي وجود علاقة بين المتغيرين؛ حيث بلغت قيمة كا^2 244,31 عند مستوى دلالة (0,05). كما أكدت المقابلات المفتوحة أن الكثير من شرائح المجتمع اضطرت إلى تغيير سلوكها الاستهلاكي من خلال تخفيض نوعية السلع، والاستغناء عن بعض الكماليات، وتأجيل بعض بنود الإنفاق، والتحايل على الأوضاع المعيشية؛ فقد عبر أحد أفراد العينة عن ضرورة توفير استهلاك الكهرباء عن طريق إنارة المكان الموجود فيه فقط بعد زيادة الأسعار كنوع من التوفير وترشيد الاستهلاك. ولا يمكن إغفال دور الدعم السلعي في الوقت الراهن؛ إذ أسهم في تخفيف وطأة التضخم للطبقات الوسطى والفقيرة. وأكد البعض الآخر وجود نوع آخر من الاستهلاك قد يصل إلى الاستهلاك الترفي بسبب زيادة الحرمان كنوع من أنواع الإشباع النفسي. وعلى الرغم من وجود حالة من التكيف مع الأوضاع الحالية، فإن الدراسة اتفقت مع فكرة الحرمان النسبي التي اعتمدت على مبدأ المقارنة بين الفرد ووضعه ووضع الأشخاص الآخرين؛ ومن هنا تحدث فجوة في التطلعات تؤدي إلى زيادة حدة ظاهرة التضخم.

نتائج الدراسة الميدانية:

1 – الأسباب والعوامل المؤدية لتذبذب معدلات التضخم:

وجود علاقة عكسية بين الدخل وارتفاع الأسعار؛ فكلما ارتفعت الأسعار قل الدخل، بالإضافة إلى أن التعليم له دور إيجابي في كيفية احتواء وإدراك كل من

الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع والعمل على إيجاد الحلول التي تساعد على استمرار حركة التقدم الاقتصادي؛ حيث إن ارتفاع الأسعار قد يكون نتيجة لبعض السياسات والقرارات الاقتصادية الخاطئة أو نتيجة الفساد داخل المؤسسات وضعف الموارد الخاصة بالإنتاج، ومن خلال المقابلات مع خبراء الاقتصاد وجد أن زيادة عرض النقود هي السبب الأساسي في ارتفاع الأسعار؛ ومن ثم ارتفاع في معدلات التضخم، وتغيرات في سعر الصرف، وزيادة في الضرائب أو زيادة الأسعار، ووقد أرجع بعض علماء علم الاجتماع الاقتصادي ظاهرة التضخم إلى أنها حالة استثنائية نظراً للظروف التي طرأت على المجتمع المصري والسياسات النقدية الخاطئة؛ أي أنها مرتبطة بالمرحلة الانتقالية للأزمة الاقتصادية. والبعض الآخر أقر أنه من أهم أسباب التضخم قلة الإنتاج، وزيادة الاستيراد، وارتفاع نسبة الطلب على المعروض من السلع، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

2 – **أثر التضخم على الإنفاق الأسري:** اختلاف اهتمام الشرائح المختلفة في تحديد أولويات احتياجاتها في ظل ارتفاع الأسعار، وكيفية التكيف مع تلك الظروف والاحتفاظ بالشكل الخارجي والمكانة الاجتماعية التي كانت تتميز بها أمام المجتمع. وهذا يدل على أن ارتفاع الأسعار له أثر على العديد من الشرائح للطبقة الوسطى، ويأتي اهتماماتها بسد احتياجاتها الأساسية والتعليم في المرتبة الأولى حتى ولو على حساب النواحي الأخرى سواء كانت صحية أم ترفيهية، ثم الإقبال على فكرة الهجرة إلى الخارج لأجل تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي بدلاً من الوقوع في مصيدة الفقر؛ وذلك لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

وهناك عدم تناسب ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخول ووجود نوع من التفاوت بين الوظائف المهنية المختلفة نتيجة لكثرة الاتجاهات الأخرى التي تسعى الحكومة إلى تحسينها ومنها مكافحة الإرهاب، وزيادة تدعيم الجيش، وكثرة الشهداء والتعويض الذي يصرف لأسرهم، وكلها من الأمور التي تزيد الأعباء على الدولة.

3 – **أثر التضخم على التعليم:** تدهور أوضاع التعليم الحكومي وتحول التعليم إلى نوع من الاستثمار سواء بانتشار المدارس الخاصة أو الدروس الخصوصية وافتقاره إلى الدور الرئيس الذي يسعى إليه، في الوقت الذي يؤدي فيه التعليم دوراً

أساسياً في تحقيق الأمان للمستقبل بين شرائح تلك الطبقة، واعتباره طريقاً يتحقق من خلاله المكانة الاجتماعية.

4- **التضخم والرعاية الصحية**: ارتفاع أسعار الأدوية وندرة المواد الخام للتصنيع أثر على كفاءة المادة الفعالة، وقد حاولت الدولة تغطية شريحة كبيرة من غير الموظفين تحت مظلة التأمين الصحي كنوع من تحسين المستوى الصحي.

5- **التضخم والعمل ومعدلات النمو الاقتصادي**: تأثير حركة البيع والشراء نتيجة لارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع فرص الاستثمار في الأعمال الحرة ومؤسسات الأعمال الخاصة.

6 – **طرق تكيف شرائح الطبقة الوسطى في ظل ظاهرة التضخم**: تعددت صور التكيف في ظل الظروف الحالية، وهي من أهم الصفات التي تتصف بها شرائح الطبقة الوسطى، ومنها محاولة ترشيد الاستهلاك واللجوء إلى المنتجات البدلية التي تفي بالغرض، والاستفادة من الدعم السلعي الذي تضعه الدولة على السلع التموينية، واضطرار نزول المرأة إلى العمل والمشاركة في متطلبات الحياة اليومية.

توصيات الدراسة:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول انخفاض مستوى نوعية حياة المجتمع المصري، المتمثل في انخفاض المستوى المعيشي والدخل والتعليم والعمل، وعدم الرضا وغياب الطموح بين أفراد العينة. وللوصول إلى حالة من الاستقرار والأمن المجتمعي توصي الدراسة بمجموعة من الآليات لتصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة ومنها ما يأتي:

1 – زيادة فاعلية دور الدولة في المراقبة المستمرة على ارتفاع الأسعار ومحاربة الاكتناز بين التجار والمستثمرين.

2 – ضرورة تضمين أهداف خطط التنمية تشجيع السياسات الانكماشية والتوسعية لتحسين المستويات المعيشية الناتجة من الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم.

3 – تفعيل دور الإعلام بهدف توعية أفراد المجتمع بتخطي الأزمة الاقتصادية والعمل على تشجيع سياسة ترشيد الاستهلاك والتنازل عن بعض الحقوق والمتطلبات الحياتية.

4 – الحرص على توفير قنوات الحماية الاجتماعية، وتقديم المعونات العينية والنقدية التي تمتص زيادة التفاوت بين شرائح طبقات المجتمع المختلفة.

5 – توفير الدعم السلعي للفئات الأولى والرعاية المعيشية لها وتمكينها من الحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية؛ نظراً لاهتمام العديد من الشرائح الاجتماعية بها لسد قنوات العجز التي يمر بها أفراد المجتمع.

6 – التركيز على الصناعات المحلية التي تعمل على رفع الإنتاج وزيادته، بالإضافة إلى الحد من طباعة البنكنوت والحد من سياسة الاقتراض الدائم.

7 – العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على حسن استغلال الطاقة الإنتاجية، وتنمية قدرات رأس المال البشري.

المراجع:

إبراهيم، محمد عبد الحميد. (1999). *الدولة والفقر في مصر، 1975–1995 ملاحظات أولية*. أعمال الندوة الأولية السنوية السادسة لقسم الاجتماع، الفقر في مصر، تحرير محمود الكردي، كلية الآداب جامعة القاهرة.

أبو المعاطي، ماهر. (2012). *الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة دولية وعالمية لقضايا التنمية*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

أبو زيد، أحمد. (2010). انهيار الطبقة الوسطى، مستقبليات، *كتاب العربي*، العدد (80) أبريل، الكويت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). *تقرير التنمية البشرية. المضي في التقدم " بناء المنعة لدرء المخاطر" .*

البهنساوي، ليلى كامل. (2015). جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، *مجلة كلية الآداب*، مجلد (75)، الجزء الثالث، جامعة القاهرة. الرابط:
< http://search.mandumah.com/Record/782796 >

بورجر، هانز. (2018). *كيف يحرك الاقتصاد العالم " دراسة اختبارية فاحصة للنماذج الاقتصادية الكبرى"* ، ترجمة: محمد زكريا أمين، مراجعة: عبد الحميد مرزوق، المركز القومي للترجمة.

جامعة الدول العربية. (2009). *تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي*، ورقة عمل مشتركة ضمن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 83، الخرطوم.

جخراب، محمد يحيى. (2016). تقنين مقياس جودة الحياة على الطلبة الجامعيين، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 26، سبتمبر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

ابن جلول خالد؛ وسالمي جمال. (2016). تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية

للاقتصاد الجزائري، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العراق، ص 288.

الجيب، السيدة بدرية. (2007). *دور وزارة التنمية الاجتماعية في الأمن الاجتماعي وأثره في حياة الأفراد والأسرة*. ورقه عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمر السنوي بعنوان الأمن الاجتماعي "تطلعات وتحديات"، البحرين.

الحايس، جودة عبد الوهاب. (2016). نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان مدخل لتفعيل المواطنة النشطة. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 44(1)، الكويت. الرابط: http://search.mandumah.com/Record/763074

حبيل، محمد عمر. (2013). المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي، *المجلة الجامعة*، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر، طرابلس.

حجازي، أحمد مجدي. (2005). *العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب " دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد"* . القاهرة: الدار المصرية السعودية.

خليفة، مصطفى. (2011). *العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة على الليبيين: دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في طريقة توزيع الثروة والحد من الفقراء والمحتاجين في المجتمع*، ورقة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية) – مصر، حلوان.

الخواجة، محمد ياسر. (2013). *علم اجتماع الفقر بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي*. القاهرة: دار ومكتبة الإسراء.

الخواجة، محمد ياسر (2014). *علم الاجتماع الاقتصادي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

الخواجة، محمد ياسر (2018). *علم اجتماع البطالة*. ألمانيا: نور للطباعة والنشر.

الذهبي، أحمد سعيد. (2008). مؤشرات الفقر في اليمن، *شؤون العصر*، العدد الثلاثون، اليمن.

سليمان، محمود صادق. (2002). جرائم السرقة بالإكراه في مصر: دراسة تحليلية اجتماعية 1995–1999، في: *دراسات مصرية في علم الاجتماع*، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

صبري، عبد الرحمن. (2011). الاتجاهات الحديثة لمفهوم الأمن الإنساني: تفسير الثورات العربية من الزاوية الاقتصادية، *مجلة البحوث والدراسات العربية*، عدد(55)، ديسمبر، القاهرة.

صحراوي، نجيب. (2016). *دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2014*، [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

صندوق النقد العربي. (2017). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*.

الطراح، حمزة. (2003). الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد الرابع، الجزء الأول، الكويت.

العامري، سعود. (2014). *محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق*. عمان، الأردن: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، تم النشر فى عام 2018 على هذا الموقع: https://www.researchgate.net/publication/329683897

العشري، مشيرة. (2018). *الطبقة الوسطى من مرحلة الازدهار إلى سياسات الإفقار*. ألمانيا: دار نور للطباعة.

عبد الباري، أسامة. (2007). *رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعي "دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي بمحافظة الشرقية"* . ورقة مقدمة ضمن المؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقر والفقراء في مصر، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الحميد، انجي محمد. (2017). تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية: رؤية نظرية، *مجلة الديمقراطية*، العدد 68، القاهرة.

عبد المجيد، فتحي أحمد. (2008). التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، 15(42)، 72.

عبد المعطي، عبد الباسط. (2002). *الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر واتجاهات التغير والتفاعلات*، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

عطيان، عبيد بن علي. (2008). *الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر: الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، الرياض.

عيادة، خالد. (2015). *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

الفقي، فخري. (2016). برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد الدولي: خريطة أمل، في: التحديات الاقتصادية وقرض صندوق النقد، *الملف المصري*، العدد 26، القاهرة.

كانتربري، راي. (2011). موجز *تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب*، ترجمة سمير كريم، مراجعة جودة عبد الخالق، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

المعجم الوجيز. (1991). إعداد: إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم.

النجار، أحمد. (2009). *التضخم، مركز الدراسات الإستراتيجية*. القاهرة: الأهرام.

مختار، أمل. (2011). التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، *مجلة الديمقراطية* (وكالة الأهرام)، عدد أبريل، القاهرة.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (2016). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية بالأهرام. القاهرة.

مهران، زكريا. (2014). *التاريخ يفسر التضخم والتقلص*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

النيال، عبد القادر. (2015). التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، *مجلة المستقبل العربي*، مركز *دراسات الوحدة العربية*، *38*(437).

نوار، إبراهيم. (2014). توماس بكيتي وقوانين التفاوت بين الإيرادات الرأسمالية والنمو الاقتصادي، في: آفاق سياسية، *المركز العربي للبحوث والدراسات*، العدد 11، القاهرة.

هشام، ليرة. (2011). دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984–2010)، *رؤى اقتصادية*، العدد السابع، الجزائر.

ويد، فورين حاج. (2014). ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، *12*، الجزائر.

Addison, B. (1983). The sociopolitical analysis of global inflation:A theoretical and empirical examination of an influential Basic Explanation, *American Journal of Economics and Sociology, 42*(1), Jan. >https://www.jstor.org/stable/3486313<

Bowling, A. (1996). The effects of illness on quality of life: Findings from a survey of households in Great Britain, *Journal of Epidemiology and Community Health*, 1979, *50*(2). >http://about.jstor.org/terms<

Jamuna, S. (2016). Inflation and its impact on Indian economy, *International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management* (IJAIEM), *5*(4), April.

Kolodko, G. (1989). Social and political aspects of inflation, Eastern European economics, *A Journal of translations*, Poland. in: It is excerpted from a longer Paper given at the Fifth Conference of Economists, held in Cracow, November 27-1988, 28.

Lambiri, D., Biagi, B. & Royuela, V. (2007). Quality of life in the economic and urban economic literature, *Social Indicators Research, 84*(1). >http://www.jstor.-org/stable/20734502<

Longman,Active study Dictionary. (1996). Arab Republic Egypt ministry of education, book sector.

Oner, C. (2010). What is inflation, Finance & Development, March. >https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basics.pdf<

Oxford word power (2006). Oxford university press, New York, Second edition.

Tanner, M. & Noiset, L. (2013). Food price crisis, poverty, and in quality, The Developing Economies 51, State University, Kennesaw, Georgia, USA, no. 3.

Pettigrew, S. (2015). Advances in relative deprivation theory and research, *Journal Social Justice Research*, 28(1), UC Santa Cruz, https://escholarship.org/uc/item/84n895wz

Theofilou, P. (2013). Theoretical contributions, Quality of life: Definition and

Measurement, *Europe's Journal of Psychology*, .(1), 150-162, doi:10.5964/ejop.v9i1.337. > https://pdfs.semanticscholar.org/.pdf <

Tarkhnishvili, A. (2013). Middle class: definition, Role and development, *Global Journal of Human Social Science Sociology & Culture, 13*(7), USA.

Yonca, O. (2007). *Politics of price stabilization: A comparative analysis of Argentina, Brazil, Israel, Mexico, and Turkey*, University of Pittsburgh, United States, Pro Quest Information and Learning Company.

قدم في: ديسمبر 2018
أجيز في: ابريل 2019